الرئيس أعلن إدراجه بأول جلسة مقبلة

العدساني يستجوب الخرافي: أخفق في مهامه ووجبت محاسبته

■ هناك تفريط في المسؤولية وهدر في الأموال العامة وكذلك ترضيات ومحسوبيات واستغلال للسلطة

الغانم متحدثاً في مجلس الأمة امس

العدساني قدم استجوابه للخرافي

■ الوزير مارس تعارض المصالح وعين مستشارين لهم صلة بنواب وسأوضح كل الأمور بالمستندات

اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس ان طلب الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بصفته سيدرج على جدول اعمال اول جلسة مقبلة.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة انه تسلم الاستجواب الموجه إلى وزير «مجلس الأمة» المكون من ثلاثة محاور واتبع الاجراءات الواردة في المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة كافة.

وتنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على انه «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

كما نصت المادة آنفة الذكر بشأن مناقشة الاستجواب على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية ايام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الأحوال».

واعطت المادة لمن يوجه إليه الاستجواب الحق بان «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى اسبوعين على الاكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

وكان النائب رياض العدساني تقدم إلى رئيس مجلس الامة في وقت سابق أمس بطلب استجواب موجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي مكون من ثلاثة محاور.

من جانبه اعلن النائب رياض العدساني عن تقديمه استجوابا لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي متضمنا ثلاثة محاور تتعلق بالتعيينات والتنفيع، والتجاوزات في الميزانية، والثالث عن إضعاف الرقابة البرلمانية.

وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الامة إن مقدمة الاستجواب تتحدث عن التفريط في المسؤولية والهدر في الأموال العامة، وكذلك الترضيات والمحسوبيات واستغلال السلطة.

واضاف «الوزير مارس تعارض المصالح وعين مستشارين لهم صلة بنواب وساوضح كل الأمور بالمستندات والمرفقات لكشف الحقائق»، مبينا ان هناك نوابا لديهم تعارض مصالح «وشاركوا هذا الوزير المتجاوز في التنفيع والترضيات والمحسوبيات».

واكد العدساني ان المساءلات السياسية ستهطل كالأمطار والسيل الجارف، ولن يكون الخرافي الوزير الوحيد الذي سيقدم له الاستجواب بل سيتبعه وزراء آخرين إذا ساروا بنفس السياسة، مشددا على ان موضوع التعيينات سيكون تحت المجهر.

ولفت إلى انه وجه سؤالا برلمانيا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن موضوع التعيينات والترضيات وهل كانت التعيينات في إطار صحيح ام لا؟، مشددا على ان اي شخص يتم تعيينه بنظام الترضيات فسيحاسب الوزير المعني على ذلك.

وقال العدساني «لا نقبل ان يكون التعيين إلا للمصلحة العامة اما التنفيع والمصالح الضيقة واستغلال السلطة فهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا»، معتبرا ان الكثير من المواطنين يشعرون بالظلم وواد الكفاءات وضرب الميزانية بتوظيف اناس برواتب عالية مقابل إنتاجية ضعيفة.وبين ان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مارس استغلال السلطة ووظف المستشارين وقام بتعيينات باراشوتية من خارج الوزارة على حساب بعض الموظفين الذين كانوا رؤساء أقسام ويفترض ترقيتهم إلى مدراء.

وأشار إلى أن المحور الثاني المتعلق بالتجاوزات في الميزانية والنقل بين أبوابها فإن الوزير قام بالنقل بين بنود الميزانية والبرامج الأخرى ويقوم بتقليص برامج أخرى من أجل تحقيق وفر بميزانيته، معتبرا أن هناك سوء إدارة وتقييم انعكس على البيانات المالية.

وذكر أن المحور الثالث المتعلق بمحاولة إضعاف الرقابة البرلمانية يتمثل بتدخل الوزير في اختصاص نواب الأمة من خلال وصف الأسئلة البرلمانية بالدستورية من عدمها، مؤكدا أن هذا الامر ليس من اختصاص الوزير.

وقال إن الوزير لديه عشرة اختصاصات متواضعة ولكنه مارس دور اكبر من اختصاصات وزارته وصلاحياته، مضيفاً أن «الوزير وصف سؤالي لرئيس مجلس الوزراء عن الآلية او الخطة التي وضعتها الحكومة للحد من تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد بأنه غير دستوري لأن الأمر لا يدخل في اختصاصات رئيس الوزراء».

وتساءل: إذا كان رئيس الوزراء هو من شكل الجهات الرقابية التي تتعامل مع 24 جهة حكومية فكيف يكون غير مسؤول؟ مضيفاً «وما هي صفتك انت حتى تقول ان السؤال دستوري أو غير دستوري؟».

وبين العدساني أن الحكومة ليس لها الحق في التدخل بالأسئلة البرلمانية او الاستجواب، مؤكداً أن هناك دستور للدولة ولائحة داخلية لمجلس الأمة تقيم وتحدد صلاحيات النواب وكذلك صلاحيات السلطة التنفيذية.

ورأى أن الوزير يريد أن يجرد صلاحيات النائب مما يستوجب وضع حد لممارسات هذا الوزير، مؤكدا ان محاسبة وزير عين بشبهة سياسية اولى من المحاسبة على تعيينات بعض المسؤولين الذين تدور حول تعييناتهم شبهات.

واعتبر العدساني أن الوزير مارس الشبهات في وزارته وسياسات التنفيع والترضيات وتعارض المصالح والتفريط بالمسؤولية من خلال تعيينات المستشارين والتعيينات الباراشوتية.

وقال «إذا مر هذا الوزير من الاستجواب فسياتيه استجواب آخر، وان غيره من الوزراء ايضا ليسوا محصنين».

واضاف « رئيس الوزراء إذا سار في سياسة المحسوبيات والترضيات فلن يمر هذا الأمر مرور الكرام وكذلك الوزراء الآخرين»، مذكرا بانه سبق ان قدم 4 استجوابات لرئيس الوزراء.

ورأى أن قرارات الوزير سيئة وفاسدة وجائرة وانه عين اناس لهم صلة بنواب ما، متسائلا لماذا ذهبت لنائب ولم تذهب لمواطن مسكين لديه خبرة وكفاءة ومسؤوليات حتى ترفع من كفاءته؟

واضاف «ولكنك حافظت على كرسيك لممارسة هذه التجاوزات، وسأذكر بالأسماء والأدلة القرارات الجائرة المخالفة ولو قال الوزير إن لديه موافقات من ديوان الخدمة المدنية فإننا سنفتح ايضا ملفات ديوان الخدمة المدنية».

وزاد « عندما تضع مستشاراً متقاعداً ليس ذو خبرة ولا اختصاص وراتبه يزيد عن الف دينار لأن له صلة بنائب فإنك تمارس تجاوزات وتريد المحافظة على كرسيك، وعندما يخرج رئيس الوزراء ويقول إننا نريد مواكبة الظروف الإقليمية والداخلية» متسائلا هل هذا الوزير يواكب الظروف الإقليمية والداخلية؟».

وبين أن الاستجواب المقدم للوزير الخرافي هو عبارة استئصال للتنفيع والترضيات، ورسالة لجميع الوزراء بأنهم غير محصنين من المساءلة إذا مارسوا نفس التعيينات».

■ المساءلات السياسية ستهطل كالأمطار والسيل الجارف ولن يكون الخرافي الوزير الوحيد الذي سيصعد المنصة

■ هناك وزراء سيتبعون الخرافي إذا ساروا بنفس السياسة وموضوع التعيينات بالتحديد سيكون تحت المجهر

وأوضح انه كان ينوي تقديم الاستجواب في شهر رمضان الماضي ولكنه تأجل بعد أن قامت جمعية الحرية بالإساءة للدين، ما دفعه للتلويح باستجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية إذا لم تحل الجمعية، والتراجع لاحقا عن الاستجواب بعد أن تحقق الغرض من استجواب الوزيرة.

وبين ان الاستجواب كان سيقدم في شهر يونيو الماضي، ولكن الله عز وعجل شاء ان يقع الوزير في الخطأ في شهر أغسطس الماضي عندما مارس تعيينات المحسوبيات والترضيات من أجل تحصين نفسه، مؤكدا أن تحصين النفس يكون في الإطار الصحيح ومن خلال الإنجاز وليس الترضيات وكسب الولاءات.

وفيما يلي نص الاستجواب:

استنادا على المادة 100 من الدستور التي نصت على ان «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم» اتقدم بتوجيه الاستجواب التالي إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

بسم الله الرحمن الرحيم «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ»

انطلاقا من واجبنا بصون الأمانة والحفاظ والالتزام بنصوص الدستور والقانون، وبرا بالقسم العظيم الذي اقسمناه أمام الله والشعب الكويتي الوفي فإننا لن نتوانى عن محاسبة وتشديد الرقابة على أي وزير مقصر حتى يتم اصلاح أي اختلالات أو تجاوزات إدارية أو مالية أو تمادي بالتجاوز على الصلاحيات فمن الواجب وضع حد لمثل هذه الممارسات والتخبطات السياسية والتفريط بالمسؤولية.

إذ نؤكد ان محاسبة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أصبحت واجبة على الممارسات غير المسؤولة والتجاوزات والاخفاقات والتي لها اثرا سلبيا على المصلحة العامة وذلك لتصحيح المسار وتعديل الاعوجاج وإيقاف التخبط السياسي والمخالفات الإدارية والتجاوزات المالية، فإن من أهم مسؤوليات ومهام الوزير تتطلب الالتزام التام بالدستور وقوانين الدولة فهو المسئول لدى مجلس الأمه عن أعمال وزارته وانطلاقا من واجبنا الوطني وحرصنا بصون الأمانة وبرا بالقسم العظيم الذي اقسمناه أمام الله والشعب الكويتي الكريم، قمنا بتفعيل أدواتنا الدستورية للتصدي للممارسات المشبوهة والعبث وسوء الإدارة، وفي قوله عز وجل «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ».

إن سياسة الوزير المستجوب قد شابها الغموض وتعارض المصالح واستغلال السلطة وعدم الشفافية فإننا سنسلط الضوء على المخالفات الصارخة والتجاوزات الواضحة التي لا تحتمل الشك وهي تنعكس على اداء الوزير بشكل خاص والوزارة بشكل عام، وأن الموضوعات التي في هذه الصحيفة هي ضمن حدود اختصاصاته ولكن الوزير قد اختار أن يتجاوز صلاحياته وقام بالتدخل في أمور لا تعنيه ولا تخصه ويقوم بعرقلة الرقابة البرلمانية بمحاولة الحد من أدوات النائب الدستورية

ومنها الأسئلة البرلمانية في الوقت الذي من المفترض عليه تحقيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المسائل التي تخص المجلس واقتراح تطويرها ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء في شأنها وفقا لمقتضيات إرساء النظام الديمقراطي السليم والتزاما بنصوص الدستور وروحه والمبادئ والأعراف البرلمانية فهناك حدود واضحة لمجلس الوزراء للفصل بالمسائل التي يتداخل فيها اختصاص وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مع الوزراء، ولكن تبين اخفاق الوزير بتحقيق ادنى واجباته ومسؤولياته التي يفترض تأديتها.

ونؤكد أن الوزير المستجوب يفتقر التنسيق والمتابعة بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء وهذا يعد تنازلا صريحا عن صلب اختصاصه ودوره الرئيس مع كامل الاحترام لشخصه فأصبح وزيرا شكليا دون مهام وعدد زائد في مجلس الوزراء، وإنما ذهب إلى ابعد من ذلك وجعل الوزارة مركزا للتعيينات المشبوهة واستغل سلطته للإضرار بالصالح العام والإخلال في مبدأ العدالة والمساواة والذي نص عليه الدستور الكويتي فإن كل تلك الممارسات كانت على حساب المال العام والأداء العام للوزارة والذي ادى إلى ضعف الإنتاجية بدلا من ممارسة اختصاصه بإعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين السلطتين، كما لم يلتزم الوزير في بنود الميزانية والاعتمادات المالية للدرجة والجدير بالذكر بانه واجب على الوزارات والادارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة الصرف طبقا لقواعد تنفيذ الميزانية الصادرة من وزارة المالية مع العلم أن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ما هي إلا أحد برامج مجلس الوزراء وعدم قدرة الوزير على ضبط الميزانية التي تعد برنامجا متواضعا يؤكد ضعفه بضبط الميزانية المخصصة له وانه غير مؤهل لتولي هذا البرنامج على الصعيدين الإداري والمالي.

المحور الأول: التعيينات والتنفيع

إن سياسة الوزير المستجوب لا تتسم بالفعالية بل شابها الغموض والتنفيع وهدر للأموال العامة، فمن الواضح والجلي ان السياسة المعمول بها هي سياسة الالتفاف على القانون بحجة «استعانة بخبرات»، فباطن هذه الاستعانات هو الترضيات والمحسوبيات والمس بالمال العام وزيادة المصاريف من دون مبرر بالإضافة إلى عدم الأخذ بالاعتبار التدرج الوظيفي ولا السيرة الذاتية وإنما طبق سياسة التوظيف من خارج الوزارة بما تسمى «التوظيفات البراشوتية» التي تؤدي إلى واد الكفاءات وتحطم طموحات الموظفين الكادحين والمنتجين الذين هم أحق بهذه المناصب، وهذا يعد من أبشع أنواع الفساد ونشر ثقافة الإحباط والأصل فيها التنفيع والترضيات والمحسوبيات وكل ما أشرنا إليه من قرارات تخبطية ومزاجية غير مسؤولة فما هي إلا إستغلال للسلطة وتعارض المصالح على حساب الكفاءات الوطنية.

وأن تعارض المصالح هو كل حالة يكون للخاضع منفعة أو فائدة أو مصلحة مادية أو معنوية تتعارض تعارضا مطلقا أو نسبيا مع ما يتطلبه منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال وحفظ المال العام أو تكون سببا لكسب غير مشروع لنفسه أو لغيره.

وكان الأجدر بالوزير المستجوب النظر في قضايا التعيينات والترقيات والشكاوى والتظلمات وأخذها بعين الاعتبار وعدم ممارسة سياسة التظليل والتعيينات من أجل الترضيات، وأن هذا الخلل لا يتماشى مع قواعد الدستور ومبادئه التي تؤكد ان الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، فعن أي حقوق يتحدث هذا الوزير وهي تنتزع من موظفين لهم الأحقية والأقدمية، فقد قام الوزير المستجوب «بالتكديس» الوظيفي بسبب التعيينات من خارج الوزارة والتي تعرف «بالبراشوتية» بدلا من ترقية المستحقين في هذه الدرجات والمناصب.

المحور الثاني: التجاوزات في الميزانية

إن من أهم اختصاصات الوزير «متابعة» ما يدور في جلسات مجلس الأمة ولجانه من آراء واقتراحات لمناقشتها مع الوزراء والمختصين، والتي من ضمنها التقيد بقواعد الميزانية ولكن من خلال ابراز الجوانب التحليلية بالبيانات المالية وقد تبين لنا أن الوزير المستجوب لم يتقيد بقواعد الميزانية المتعلقة بوزارته ولا بحسابها الختامي، وذلك من خلال الاطلاع على المصروفات حسب الفئات والبنود على مستوى البرنامج وأن طريقة الصرف مخالفة للشروط والنظم المعمول بها، ما يجعل المسؤولية تقع عليه بشكل كامل وهذا دليل واضح على سوء التقديرات المالية فكان من الأجدر التأكد من سلامة تلك التقديرات بالأخص «الالتزام باعتمادات الميزانية والتعديل والاعتماد وما بعد الاعتماد والمصروف والوفر»، حيث إن الميزانية هي أداة للضبط والرقابة ولكن كثرة المناقلات ما بين البنود أو البرامج يوضح الخلل المالي والإداري بالجهة ذاتها، وفي حال تم النقل بين البرامج سيكون له تأثيرا مباشرا على البرامج الأخرى كون ميزانية «شؤون مجلس الأمة» تعتبر برنامجا تحت مجلس الوزراء، ومثال على ذلك الرسم البياني أدناه يبين توزيع المصروفات حسب كل برنامج:

وأن عدم التخطيط السليم وسوء التقدير فيما يتعلق بالميزانية وبالأخص المناقلات بين البنود والبرامج من دون الاستفادة من تلك المناقلات وذلك عندما يتبين تحقيق وفورات للجهة المنقول لها، ما يؤكد سوء التقديرات المالية والتي تستدعي تسليط الضوء على محاور الخلل.

وكان الأصل أن يتقيد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بقوانين الدولة ومنها الميزانية العامة وتفعيل دوره بشكل فعال ولكنه قد أخفق في تحقيق الكثير من الأمور أبرزها الإخفاق في تحقيق التعاون بين مجلس الأمة والحكومة فمن بين الإخفاقات عدم التزامه بالميزانية وبنودها والتقديرات المالية ولم يعالج أوجه القصور وأن سياسته وأداءه المتواضع يعتبر القصور بذاته ويتطلب محاسبته.

المحور الثالث: محاولة إضعاف الرقابة البرلمانية

إن الانحرافات بكافة أشكالها السياسية والمالية والإدارية والقانونية لها أبعاد سلبية، والغاية من المحاسبة هي تحقيق الإصلاح المنشود، حيث إن الخروج عن نصوص الدستور يُعد خروجا عن المصلحة العامة، وهذا ما قام به الوزير المستجوب بتكريس المخالفات وعدم تطبيق مرسوم رقم «53» لسنة 1998 في شأن إختصاصاته ومن أهمها إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين الحكومة وبين مجلس الأمة في المسائل التي يختص بها المجلس واقتراح تطويرها ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء في شأنها وفقا لمقتضيات إرساء النظام الديمقراطي السليم إلتزاما بنصوص الدستور وروحه والمبادئ والأعراف البرلمانية وأيضا دراسة سبل تلافي الملاحظات التي ترد في تقارير ديوان المحاسبة بالنسبة إلى الجهات التي تخضع لرقابة الديوان طبقا لقانون إنشائه أو طبقا لقانون حماية الأموال العامة.

فقد بات واضحا أن الوزير المستجوب غير مبال ولا يقوم بمهامه ولا واجباته ولا يمارس اختصاصه بالشكل الصحيح ولكنه طبق أعرافا برلمانية غير مسبوقة وخارجة عن رحم الدستور من خلال التدخل السافر المخالف للدستور والقانون، ومحاولته للتعدي على صلاحيات النواب بعرض أسئلتهم البرلمانية على مكتبه وهو مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ويحدد مدى دستورية السؤال من عدمه ما يتطلب علينا التصدي لتلك الممارسات غير الدستورية ووضع حد لها وغير مقبول اطلاقا التدخل في صلاحيات السلطة التشريعية، وهذا يعد تجاوزا صارخا ويتعارض مع نصوص الدستور حسب المادة «99» «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلية في اختصاصهم، وللسائل وحدة حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة».

لذا يتوجب محاسبة الوزير على التدخلات التي ليست من شأنه ولا هي من صميم اختصاصه المخولة له بمقتضى قانون إنشائه، ولكن محاولة عرقلة النواب وتجريدهم من صلاحياتهم، ودليل على ذلك فقد وجهنا سؤالا برلمانيا إلى رئيس مجلس الوزراء فيما يخص تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي إلا أن مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يؤكد عدم دستورية السؤال وليس من اختصاص رئيس مجلس الوزراء ولا من ضمن السياسة العامة، وهنا نؤكد أننا لن نقبل بان يكون «مكتبا» وصيا على مجلس الأمة أو يوجه أو يصوب ولا يمكنه أن يحدد مدى دستورية السؤال البرلماني، فإن مجلس الأمة هو من يراقب الحكومة بأكملها ويصوبها ويقومها ويحاسبها فلن نقبل ان يكون مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة حجر عثرة لتحديد مدى دستورية الأسئلة البرلمانية من عدمها أو غير ذلك من التدخلات في شؤون الرقابة البرلمانية، فقد كان عليه ممارسة وتفعيل اختصاصه وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية وتصويب الأخطاء ودراسة سبل تلافي الملاحظات الواردة في ديوان المحاسبة والسعي والحرص على معالجتها ولكنه اتخذ مسلك التجاهل وعدم الإكتراث في ظل ضعف التنسيق وتفعيل الرقابة الذاتية لدى الحكومة بل إن الوزير المستجوب تمادى وخالف مواد الدستور واللائحة الداخلية كما أشرنا بصحيفة الاستجواب بمحاولته إضعاف الرقابة البرلمانية، ولتوضيح الأمور فحينما وجهنا أسئلة برلمانية عن ارتفاع مؤشر مدركات الفساد وخطة الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لتحسين الأمور، وذلك بعد أن تراجعت دولة الكويت بين دول العالم حول مدركات الفساد 10 مراكز من 75 إلى 85 حيث اننا اشرنا في مضمون الأسئلة بشأن الاستفسار عن إجراءات مجلس الوزراء بعد ان عبر رئيس مجلس الوزراء عن استيائه إزاء ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخرا حول تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2017 ونظرا لما يمثله هذا الأمر من إساءة لمكانة دولة الكويت وسمعتها وحرصا على الوقوف على كافة الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وسعيا للارتقاء بمؤشرات عملية الإصلاح في «الحوكمة» والتنمية المستدامة والشفافية وغيرها من المحاور والاعتبارات ذات الصلة فقد قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بالإضافة إلى توليه مراجعة تلك المؤشرات وإعداد الاليات والتدابير اللازمة لتعديل ترتيب دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي وفق معايير الشفافية والنزاهة واحترام القانون والحريات التي تحرص الكويت على الالتزام بها والارتقاء بها إلى المكانة المستحقة.

واوضح ان دور مجلس الامة تشريعي ورقابي ولا يمكن أن يتم عزل أو تجريد أو إضعاف الرقابة البرلمانية من خلال التدخل السافر من وزير لا يملك هذا الحق كما نؤكد في هذا الصياغ ان حتى الحكومة برئيسها وكامل وزرائها لا تملك الحق لمثل هذه التدخلات غير الدستورية، فلا تستقيم الأمور إلا بتعاون السلطتين في تحقيق المصلحة العامة وتفعيل دور كل وزير على حسب اختصاصه ولا يجوز التنازل عن تلك الاختصاصات او استخدام اختصاصات غير المقررة له فإن الوزير المستجوب قام بالمخالفتين «تنازل عن جزء من اختصاصه وتدخل في اختصاص السلطة التشريعية».

الخاتمة

من منطلق استشعارنا بحجم المسؤولية وصون الأمانة فإنه استحقاقا علينا ان نحرص كل الحرص على تطبيق دستور دولة الكويت والذي اقسمنا عليه، ومن أهم واجباتنا ان نحافظ على مكتسبات الشعب الكويتي الكريم ونحقق تطلعاته في كافة الأمور ومن أبرزها الحفاظ على المال العام والعدالة والشفافية بالتعيينات، وفي ضوء تلك المخالفات الدستورية والممارسات غير المسؤولة وسوء الإدارة والوقوع بالتجاوزات والمخالفات الصارخة وكسر القوانين والنظم واللوائح، وممارسة سياسة تعارض المصالح التي تساعد على انتشار الفساد والترضيات والمحسوبيات على حساب المصلحة العامة واتباع سياسة التنفيع والهدر بالمصاريف ما يؤدي إلى استباحة المال العام ولما كان الدستور قد نص بمادته «17» «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن» فمن وازع الضمير والأمانة بات ضروريا محاسبة الوزير على كل ما تم ذكره في هذه الصحيفة حول التقاعس بمهامه الإدارية وانحراف الأداء والضرر بالصالح العام، وقال الله تعالى بمحكم تنزيله «فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

جانب من المؤتمر الصحافي للنائب العدساني (تصوير : صالح محمد)